مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد 08، العدد 03- ديسمبر 2021

OEB Univ. Publish.

تطورات مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل الجهود المبذولة خلال الفترة 2000-2019

Developments of investment climate indicators in Algeria in light of the efforts made during the period 2000-2019

دغموم هشام [1]*

[1] جامعة الجزائر3، deghmoum.hichem@univ-alger3.dz

تاريخ التسليم: 2021/07/02، تاريخ المراجعة: 2021/09/16، تاريخ القبول:2021/11/29

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهمية ودور الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إصلاح وترقية مناخها الاستثماري خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2019، عن طريق استعراض واسقراء تطورات مكونات مناخها الاستثماري خلال نفس الفترة.

ولقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى أنه بالرغم من تحقيق الجزائر لنتائج إيجابية على مستوى بعض مؤشراتها الاقتصادية الكبرى، إلا أن استقراراقتصادها لزال مرهونا بتقلبات أسعار المحروقات، ويبقى توازنه توازنا هشا لا يستند إلى اقتصاد قوي ومتنوع، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على تحسين وترقية مكونات مناخها الاستثماري، وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ التصخم؛ ميزان المدفوعات.

Abstract

This research aims to review and extrapolate the developments of the components of the investment climate in Algeria during the period between 2000-2019.

We have concluded through this research that despite Algeria achieving positive results on the level of some of its major economic indicators, the stability of its economy still depends on fluctuations in fuel prices, and its balance remains fragile, which led to the failure to develop and upgrade its investment climate

Keywords : investment climate; GDP; inflation; balance of payments.

*المؤلف المراسل

1.مقدمة:

لقد أصبح في الوقت الحالي لزاما على الدول الراغبة في الظفر بأكبر حصة من الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، أن تبذل أقصى مافي وسعها لترقية وتطوير مناخها الاستثماري، وجعله يلبي كل ماهو مطلوب من قبل المستثمرين، الذين أصبحو في الوقت الحالي يولون اهتماما كبيرا لكل ما من شأنه أن يضمن لهم العمل في أحسن الظروف والأجواء.

وفي هذا الصدد وعلى غرار العديد من دول العالم، عملت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة، تحت ضغط عدة عوامل منها ماهو داخلي ومنها ماهوخارجي، على تجسيد الكثير من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك بهدف تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، وتحسين مناخها الاستثماري، وفق ما يسمح بتشجيع الاستثمار المحلي، وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولأجل استعراض تأثير الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في ترقية مناخها الاستثماري خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2019، ارتأينا أن ندرس واقع مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر خلال نفس الفترة، وذلك انطلاقا من الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو تأثير الإصلاحات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في ترقية مكونات مناخها الاستثماري خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2019؟

وقصد التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتحديد نطاق الإجابة عليها من خلال طرح الفرضية التالية:

إن الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية نحو تحسين مناخها الاستثماري خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2019، أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مكونات مناخها الاستثماري.

وتجدر الإشارة إلى إن أهمية هذا البحث تتجلى في إبراز وتوضيح حجم النتائج المترتبة عن الإصلاحات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2019، في تحسين وترقية مكونات مناخها الاستثماري وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب.

أما عن الهدف المرجو من وراء هذا البحث فيتمثل في تقييم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين

2000–2019، في تحسين وترقية مكونات مناخها الاستثماري، وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب.

وسنعمل في هذا البحث على استعراض نتائج الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في تحسين مكونات مناخها الاستثماري، وذلك من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

1- واقع الإستقرار السياسي والأمني في الجزائر:

لقد دخلت الجزائر في مطلع التسعينيات من القرن الماضي في حقبة من اللاأمن وعدم الإستقرار والإرهاب، وهو الأمر الذي عطل مسار التنمية وغير الأولويات، إذ صارت أولويات الحكومات المتعاقبة أنداك هي وضع حد لهذا الوضع الذي استنزف الأرواح والطاقات (بقدي، 2012، صفحة 91)، ومع بداية القرن الحالي بدأت الجزائر تنعم باستقرار سياسي وأمني، وعافية اقتصادية، أدت بالدولة الجزائرية إلى إعادت بعث عجلة التنمية من جديد، من خلال ضخ أكثر من 300 مليار دولار أمريكي في أقل من عشر سنوات لإنعاش الاقتصاد. ولقد شرعت السلطة في الجزائر مطلع سنة 2011 بإصلاحات شاملة تمثلت في إعطاء مزيد من الحريات وتجسيد الديمقراطية في البلاد، ومن أهمها رفع حالة الطوارئ السائدة في البلاد مند 1992 ودخولها في مشاورات مع الأحزاب والتشكيلات السياسية والشخصيات الوطنية، الهدف منها هوالتأسيس للقيام بتعديلات دستورية تتماشى مع الظروف الراهنة. ويذكر أن الهدف الأول من الإصلاحات الشاملة التي شرعت بها السلطة في الجزائر، هو محاولة تأكيدها للعالم أن النظام السياسي فيها، هو نظام قائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان وتوجد ثقة للمواطنين فيه (بقدي، 2012، صفحة 234).

ولتقييم نتائج الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة من قبل الدولة الجزائرية والموجهة نحو تحسين صورتها السياسية والأمنية على المستوى العالمي، ندرج الجدول رقم (01)، الذي يوضح موقع الجزائر وبعض الدول العربية في مؤشر تقييم المخاطر السياسية خلال الفترة الممتدة بين 2012–2018:

الجدول رقم (01): وضع الجزائر في مؤشر تقييم المخاطر السياسية خلال الفترة 2012-2018

البيانات	السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	قيمة مؤشر	51,3	52,6	52,1	52,5	50,3	49,5	49,1
	درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مرتفعة جداً
	الرتبة عربيا/ 18	11	10	10	11	11	12	12
الإمارات العربية المتحدة	قيمة مؤشر	71,7	73,7	74,2	74	72,5	72,5	72,5
	درجة المخاطرة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
	الرتبة عربيا/ 18	1	1	1	1	1	1	1
تونس	قيمة مؤشر	57,6	57,0	62,1	62,4	60,7	62,4	61,4
	درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	محتملة	محتملة	محتملة	محتملة	محتملة
	الرتبة عربيا/ 18	9	9	6	5	7	5	5
المغرب	قيمة مؤشر	61,6	61,0	60,9	61,5	61,3	60,3	60,1
	درجة المخاطرة	محتملة	محتملة	محتملة	محتملة	محتملة	محتملة	محتملة
	الرتبة عربيا/ 18	7	7	8	7	6	7	7

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مأخوذة من: (Knoema, 2020)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن درجة المخاطر السياسية في الجزائر عرفت ارتفاعا كبيرا جدا خلال السنوات الأخيرة، إذ تدهور ترتيبها من المرتبة العاشرة عربيا سنتي 2013 و2014 وبدرجة مخاطر مرتفعة، إلى المرتبة الحادية عشر عربيا سنتي 2015 2016 وبدرجة مخاطر مرتفعة، ثم إلى المرتبة الثانية عشر عربيا سنتي 2017 2018 وبدرجة مخاطر مرتفعة جدا مع تسجيل مؤشر يقدر بـ 49,5 و49,1 على التوالي، بينما نلاحظ أن رتبة دولة الإمارات العربية المتحدة قد ضلت في صدارة ترتيب الدول العربية مع درجة مخاطر منخفضة وتسجيل مؤشر تراوح بين 71,7 كأدنى حد و74,2 كأقصى حد، في حين تميزت درجة مخاطر كل من تونس والمغرب بنوع من الاعتدال طوال سنوات الفترة، باستثناء سنتي 2012 و2013 أين سجل المناخ السياسي والأمني لتونس درجت خطر مرتفعة، وذلك بسبب بعض الاضطرابات السياسية التي شهدتها تونس والتي أثرت على ترتيبها، ولكن سرعان ما استرجعت عافيتها وأصبحت تحتل المرتبة الخامسة عربيا. وفي الأخير واستنادا إلى المعطيات الموجودة أعلاه، نقول أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية الموجهة نحو تحسين صورتها السياسية والأمنية على المستوى العالمي، إلا أن أحداث الفساد المالي والسياسي التي عانت منها الدولة خلال العشر سنوات الأخيرة جعلتها توصف من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بأنها بيئة ضعيفة من حيث الإستقرار السياسي والأمني

والحريات، وهذا ما جعل المستثمرين الأجانب بل وحتى المحليين يتوجسون خيفة من الاستثمار في الجزائر.

2- واقع المناخ القانوني والإداري في الجزائر:

لقد تجلى بوضوح اهتمام الدولة الجزائرية بتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، في قوانين الاستثمار والإجراءات التحفيزية التي نصت عليها مختلف تشريعاتها، خاصة القانون رقم 03-01 الذي صدر بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق ل20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي أحدث تغييرا كبيرا في سياسة الاستثمار المنتهجة، حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ومن خلال الشباك الوحيد (GU) الذي أنشأته لهذا الغرض . وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم وضع تشريعات جديدة عام 2012 تستهدف التنمية الجهوية والمناطقية في مختلف أرجاء البلاد، وهذا عن طريق منح امتيازات جديدة للاستثمار في ولايات الجنوب والمرتفعات الجبلية، كما تسعى الدولة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة إلى وضع تشريعات جديدة في مجال تسهيل الاستثمار، من خلال إصدار قانون جديد يوسع مجال العمل للشركات الأجنبية في مجالي التصدير والاستيراد، عبر تخفيض شرط الحصة المحلية من نسبة لا تقل عن 51% .

أما فيما يتعلق بواقع المناخ الإداري في الجزائر فإنه حسب تقرير مناخ الأعمال لسنة 2019 الصادر عن البنك الدولي، فإن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع، وقصد توضيح واقع المناخ الإداري في الجزائر وتطوراته وفقا للمؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال، ارتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (02): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائرخلال الفترة 2011– 2019

المؤشرات الفرعية / السنوات	ترتيب 2011	ترتيب 2012	ترتيب 2013	ترتيب 2014	ترتيب 2015	ترتيب 2016	ترتيب 2017	ترتيب 2018	ترتيب 2019	فرق الترتيب بين 2019 و2011
الشروع في النشاط التجاري	150	153	139	141	141	145	142	145	150	0
استخراج تراخيص البناء	117	118	122	127	127	122	77	146	129	↓ 12 -
الحصول على الكهرباء	-	-	150	147	147	130	118	120	106	-
تسجيل الملكية	165	167	156	157	157	163	162	163	165	0
الحصول على الائتمان	139	150	169	171	171	174	175	177	178	↓ 37-
حماية المستثمرين الأقلية	74	79	123	132	132	174	173	170	168	↓ 82-
دفع الضرائب	162	164	174	176	176	169	155	157	156	↑20+
التجارة عبر الحدود الدولية	123	127	131	131	131	106	178	181	173	↓ 50-
تنفيذ العقود التجارية	123	122	120	120	120	176	102	103	112	↑11+
تصفية الشركة	52	53	94	97	97	73	74	71	76	↑24 -
الترتيب العام في مؤشر سهولة أداء الأعمال	**143**	**148**	**147**	**154**	**154**	**163**	**156**	**166**	**157**	**↓ 14 -**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مأخودة من:

(world bank group, 2015, p. 168), (world bank group, 2016, p. 184), (world bank group, 2017, p. 189), (world bank group, 2018, p. 143), (world bank group, 2019, p. 153).

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا أن الجزائر تحصلت خلال سنة 2011 على المرتبة 143عالميا من بين اقتصادات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المراكز: 148، 147، 154، من بين: 183، 189، 189، دولة شملها الترتيب على التوالي سنوات 2012، 2013، 2014، وقد حافظت على المرتبة 154 عالميا من أصل 190 دولة سنة 2015 ثم تقهقرت إلى المرتبة 163 في السنة الموالية ثم ارتقت إلى الرتبة 156 بتحسن قدره 7 مراتب سنة 2017 إلا أنها لم تحافظ على هذا المكسب وعاودت التراجع إلى المرتبة 166 سنة 2018 ثم تحسن أداءها نسبيا سنة 2019 مقارنة مع السنة التي سبقتها وكسبت 9 مراتب ومع هذا ظل أداءها متذبذب وغير مستقر فمقارنة رتبة 2019 مع 2011 نلاحظ أن الجزائر خسرت أربعة عشرة مرتبة في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا إيجابيا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع، فقد جاءت حسب تقرير مناخ الأعمال لسنة 2019، في المرتبة 150 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان

القانوني للمشروع، إذ تتطلب هذه المرحلة 12 إجراء بمتوسط عدد أيام بلغ 17,5 يوما بينما احتلت نيوزيلندا المرتبة الأولى بمتوسط أيام بلغ نصف يوم وإجراء واحد فقط، أما مؤشر إجراءات استخراج رخص البناء فقد حلت فيه الجزائر في المرتبة 129 بـ 19 إجراء وبمتوسط عدد أيام بلغ 136 يوما بينما احتلت هونغ كونغ المرتبة الأولى بـ 11 إجراء وبمتوسط عدد أيام بلغ 72 يوما، أما فيما يخص الحصول على رخص البناء فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، بمدة زمنية إجمالية قدرها 136 يوم، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 129، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 165 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في المرتبة 178 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

وبالرغم من هذه المراتب المتأخرة في الترتيب العالمي الذي يدل على عدم تحسن مناخ الأعمال في الجزائر وتوجهه نحوالأسوأ مكرسا أغلب الممارسات التي لا يحبذها المستثمرون الأجانب من بيروقراطية وعدم مرونة في الإجراءات وكثرة الوثائق المطلوبة وطول المدة اللازمة لاستخراج معاملتهم إلا أنه لا بد من التنويه إلى المكاسب التي حققتها الجزائر في مستويات مختلفة فعلى سبيل المثال حسنت الجزائر رتبتها في مؤشر الحصول على الكهرباء بـ 44 مركزا، إذ تقدمت من المرتبة 150 سنة 2013 إلى المرتبة 106 سنة 2019 بحيث يتطلب الأمر في الجزائر 7 إجراءات ومتوسط 127 يوما بعدما كان يتطلب سنة 2015 متوسط 180 يوما، أما فيما يخص دفع الضرائب فقد حسنت الجزائر رتبتها بـ 20 مركزا مقارنة مع سنة 2015 وأصبحت تحتل سنة 2019 الرتبة 156 (world bank group، 2019، الصفحات 153، 176، 192)، فيما كانت أفضل رتبة حصلت عليها الجزائر هي 76، وتتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير قدر بـ 1.3 يوم، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة، وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا، وهوما عكسته المعطيات السابقة، لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر، حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة، ومع هذا لا زال الطريق طويلا أمام الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري والأخذ بكل مسببات مناخ الأعمال الملائم والتنافسي لجعل الجزائر قبلة محببة للمستثمرين الأجانب ووضعها على سكة التطور والرقي.

3- واقع المناخ الاقتصادي في الجزائر:

يتم تقييم المناخ الاقتصادي بشكل علمي من خلال التطرق إلى كل من:

3-1- واقع استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي: يعتبر استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من المقومات الضرورية لترقية مناخ الاستثمار، ويتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق العديد من المؤشرات الاقتصادية التي قسمت إلى مؤشرات غرضها قياس التوازنات الداخلية ومؤشرات أخرى تستعمل في قياس التوازنات الخارجية. وعليه سنستعرض فيمايلي واقع استقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر من خلال التطرق إلى بعض مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019، وهذا وفقا لما هو مبين فيما يلي:

3-1-1- واقع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر: لتقييم واقع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2019، ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطورات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2019

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدينار	4123.5	4227.1	4522.8	5247.5	6150.4	7563.6	8520.6	9352.9	11043.7	9968.0
معدل نمو الناتج المحلي %	12.56	2.5	7	16.02	17.20	22.97	12.65	9.76	18.08	9.74-
السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدينار	11 991,60	14 526,60	16 115,50	16 569,20	17 228,60	16 715,70	17 514,60	18 954,10	20 189,60	21 790,40
معدل نمو الناتج المحلي %	20,3	21,1	10,9	2,8	4,0	-3,0	4,8	8,2	6,5	7,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(بنك الجزائر، 2008، صفحة 26)، (بنك الجزائر، 2013، صفحة 26)، (بنك الجزائر، 2014، صفحة 26)، (بنك الجزائر، 2017، صفحة 26)، (بنك الجزائر، 2019، صفحة 26).

من خلال ماهو معروض في الجدول أعلاه يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تميز بالنمو المستمر انطلاقا من سنة 2000 حتى بلغ سنة 2014 حوالي 17228.6 مليار دج، وهو رقم قياسي لم تحققه الجزائر قبل هذا التاريخ، ثم تراجع قليلا سنة 2015 ليبلغ 16715.7 مليار دج، ويعزى هذا التراجع إلى تبعية الاقتصاد الوطني واعتماده بنسبة كبيرة على الموارد المتأتية من نشاط قطاع المحروقات، بحيث شكّل تراجع أسعار المحروقات صدمة كبيرة على الاقتصاد الوطني وهو ما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي الذي تأثر بهذه الصدمة، بحيث تهاوت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ابتداء من جوان 2014 وتواصلت في الانهيار طيلة سنة 2015 بحيث فقدت 47.1% من قيمتها (بنك الجزائر، 2015، صفحة 7)، ثم انطلاقا من سنة 2016 عاود الناتج

المحلي تعافيه، وواصل نموه المستمر ليبلغ سنة 2019 رقما قياسيا تاريخيا قدر بـ 21790.4 مليار دج، بعد ما كان سنة 2010 11991.6 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة نمو 81,71 %، ومع هذا فالجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرهون بتقلبات أسعار المحروقات، وبالتالي فهو يتغير وتقلب بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية ويبقى توازنه توازنا هشا لا يستند إلى اقتصاد قوي ومتنوع، بل بالعكس يستند إلى اقتصاد ريعي تسيطر عليه عائدات المحروقات بكل تغيراتها وعدم استقرارها. أما فيما يخص معدلات نمو الناتج المحلي، فقد تميزت بمعدلات نمو موجبة، عدا سنة 2015 للأسباب المذكورة أعلاه، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.

3-1-2- واقع معدلات التضخم في الجزائر:

يعرف التضخم على أنه الإرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما، فهو عبارة عن حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض بسبب زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجة المعاملات وقلة ونقص قوى الإنتاج، وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة (بن سالم و الزبيدي، 2011، صفحة 32).

وعليه فإن كل زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج، تؤدي إلى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، بمعنى أنه كلما ألقيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما إرتفعت الأسعار، والتي تؤدي إلى حصول ظاهرة التضخم في المجتمع على شرط أن تبقى الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير.أي أن التضخم يتوافق تماما و يتلازم مع الزيادة في كمية النقد.

ولتقييم واقع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2019، ارتأينا أن ندرج الجدول التالي، الذي يلخصها ويبينها:

الجدول رقم (04): تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم السنوي %	-	4.23	1.42	2.58	3.56	1.64	2.53	3.51	4.18	5.74
السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم السنوي %	3,91	4,52	8,89	3,26	2,92	4,78	6,4	5,59	4,62	5,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(بنك الجزائر، 2008، صفحة 29)، (بنك الجزائر، 2013، صفحة 29)، (بنك الجزائر، 2016، صفحة 29)، (بنك الجزائر، 2017، صفحة 29)، (بنك الجزائر، 2019، صفحة 29).

من خلال ماهو معروض في الجدول أعلاه يتضح أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبا وعدم استقرار نوعا ما خلال فترة الدراسة، إذ تراوحت بين 1.42 % كأدنى حد سنة 2002، و 8.89 % كأقصى حد سنة 2012، فقد عرف هذا المعدل خلال السنوات الإثنتا عشرة الأولى من فترة الدراسة عدم تجاوز عتبة 5.74%،ثم ارتفع هذا المعدل وبلغ مستواه الأقصى سنة 2012 ومرد ذلك لارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 34.94 % سنة 2012 مقارنة بسنة 2010، بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية (Banque d'Algérie, 2013)، ثم انخفض هذا المعدل سنوات 2013 و2014 بحيث سجل سنة 2014 أدنى مستوى له ليحقق نسبة قدرها 2.92 % ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وعاود الارتفاع انطلاقا من سنة 2015 بعد إطلاق السلطات الجزائرية برنامج إنعاش ثاني، وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته السلطات استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الميزانية العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل 6.4 % سنة 2016، في حين سجل ما يقارب 5.59% سنة 2017 لينخفض مجددا سنة 2018 مسجلا 4.62 %، ولم تنجح الحكومة الجزائرية في الحفاظ على معدل التضخم في حدود هذه النسبة إذ عاد ليرتفع سنة 2019 ليصل إلى 5.6%.

ويعد التحكم في التضخم انشغالا دائما للسلطات العمومية، فقد وضعت الحكومة سياسة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية، وهو ما سمح بالحد من ارتفاع نسبة التضخم ومحاولة إبقائه في مستوى "معقول". وتتوقع الحكومة أن تبلغ نسبة التضخم حوالي 4 % في نهاية سنة 2020 (بنك الجزائر، 2019، صفحة 30).

3-1-3- واقع رصيد ميزان المدفوعات الجزائري:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة ، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي. و من وجهة نظر صندوق النقد الدولي فهو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول

إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول (بن طرية، 2017، صفحة 3).

ولدراسة تغيرات رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال فترة الدراسة، نسوق لجدول التالي الذي يرصدها ويبينها:

الجدول رقم (05): تغيرات رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2019

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان المدفوعات بمليارات الدولار	-	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86
السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد ميزان المدفوعات بمليارات الدولار	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76	-15.82	-5.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(بنك الجزائر، 2007، صفحة 10)، (بنك الجزائر، 2008، صفحة 15)، (بنك الجزائر، 2013، صفحة 15)، (بنك الجزائر، 2014، صفحة 15)، (بنك الجزائر، 2017، صفحة 15)، (بنك الجزائر، 2019، صفحة 15).

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن ميزان المدفوعات الجزائري حقق فائضا خلال الفترة 2001-2013، بحيث قدر سنة 2001 بـ 6.19 مليار دولار ثم استمر في الارتفاع مع مرور السنوات إلى أن بلغ سنة 2008 36.99 مليار دولار مدفوعا بتعافي كبير في أسعار البترول التي بلغت مستوى قياسيا، إذ وصلت إلى 147 دولار للبرميل، ثم انخفض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2012 إلى 12.06 مليار دولار، وواصل انخفاضه حتى بلغ سنة 2013 130 مليون دولار، وابتداء من سنة 2014 ومع تهاوي أسعار البترول أصبح رصيد ميزان المدفوعات يسجل عجوزا متواصلة، بحيث عرفت سنة 2015 أكبر عجزا قدر بـ 27.54 مليار دولار، ومرد ذلك لانهيار أسعار البترول الذي بلغ متوسط سعر البرميل الواحد سنة 2015 إلى 53.1 دولار، ومع تواصل تقهقر وتذبذب أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 حافظ رصيد ميزان المدفوعات على عجزه في حدود 25 مليار دولار كمتوسط، لكنه ومع التحسن الطفيف في أسعار البترول سنة 2018 حقق رصيد ميزان المدفوعات عجزا قدره 15.82 مليار دولار بتحسن ملموس مقارنة مع العجز المسجل في السنوات الثلاثة السابقة. والملاحظ من خلال تطورات رصيد المدفوعات تأثره الشديد بتقلبات

أسعار البترول، بحيث كلما انتعشت أسعاره تحسن رصيد ميزان المدفوعات، وبالعكس النقيض كلما تدهورت أسعار المحروقات ارتفع عجز ميزان المدفوعات.

3-1-4- واقع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة – اليورو-:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية (بن قدور، 2013، صفحة 14)،

ولتوضيح تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2019، ارتأينا أن ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة 2000-2019

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.38	72.64	69.36	64.56	72.64
سعر صرف الدينار مقابل واليورو	69.43	69.20	75.34	87.47	89.64	91.3	91.24	94.99	94.88	101.29
السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	74,40	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	109,47	110,96	116,62	118,62
سعر صرف الدينار مقابل اليورو	99,19	102,22	102,16	105,44	106,91	111,44	121,18	125,32	137,69	134,81

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2007، صفحة 15)، (بنك الجزائر، 2011، صفحة 20)، (بنك الجزائر، 2013، صفحة 20)، (بنك الجزائر، 2014، صفحة 20) ، (بنك الجزائر، 2017، صفحة 20)، (بنك الجزائر، 2019، صفحة 20).

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، عرف استقرارا نسبيا خلال الخمسة عشرة سنة الأولى من فترة الدراسة، بحيث انتقل من 75.31 دينار للدولار الواحد سنة 2000 إلى 80.56 دينار للدولار الواحد سنة 2014، بالرغم من انتعاشه قليلا سنة 2008 بحيث بلغ 64.56 دينار للدولار الواحد ويعتبر هذا السعر أحسن سعر للدينار مقابل الدولار في كامل فترة الدراسة، ويعزى هذا الأمر إلى انخفاض قيمة الدولار أمام أغلب العملات

الأجنبية خلال سنة 2008، بحيث بلغ 1.39 دولار لليورو الواحد بعدما كان 1.32 في سنة 2010، وبالرغم من الاستقرار النسبي للدينار مقابل الدولار خلال الخمسة عشرة سنة الأولى من فترة الدراسة، إلا أنه وانطلاقا من سنة 2014 بدأت أسعار صرف الدينار مقابل الدولار بالتقهقر والتراجع إلى مستويات جد منخفضة، بحيث انتقل سعر الدينار مقابل الدولار من 80.56 سنة 2014 إلى 118.62 سنة 2019 وهو ما يمثل فقدان الدينار لـ 47.24 % من قيمته أمام الدولار، أي بمعدل 9.45 % في السنة الواحدة،أما فيما يتعلق بسعر صرف الدينار مقابل اليورو، فنلاحظ من الجدول أعلاه أنه تميز بالتقهقر والتراجع إلى مستويات جد منخفضة وهذا طيلة فترة الدراسة، إذ فقد من قيمته في هذه الفترة 94.17 % ، أي بمعدل 4.96 % كل سنة، فقد انتقل من 69.43 سنة 2000 إلى 134.81 سنة 2019.

3-1-5- تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2010-2019:

تعرف المديونية الخارجية على أنها تلك المبالغ التي إقترضها إقتصاد وطني ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لطالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة (أبو حصيرة، 2015، صفحة 21).

ولقد تميزت المديونية الجزائرية خلال فترة الدراسة بالاستقرار، خاصة ما بين سنوات 2012 و2019، إذ ظلت تحت مستوى 4 مليار دولار، ما عدا سنة 2018 أين تعدت هذه القيمة بقليل (4.04 مليار دولار)، وسجلت سنة 2015 أدنى قيمة بـ3.02 مليار دولار، ومن أجل توضيح تغيرات هذه المديونية، ارتأينا أن ندرج الجدول التالي الذي يبينها ويقارنها إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي:

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2007، صفحة 11)، (بنك الجزائر،

الجدول رقم (07): تغيرات المديونية الجزائرية خلال الفترة 2000-2019

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة المديونية بمليارات الدولارات	25.26	22.70	22.64	23.35	21.82	17.19	5.60	5.60	5.58	5.41
نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	46.10	41.46	39.88	34.4	25.57	16.66	4.78	4.15	3.26	3.94
السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المديونية بمليارات الدولارات	5.56	4.40	3.67	3.39	3.73	3.02	3.85	3.99	4.04	3.86
نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.45	2.21	1.77	1.62	1.74	1.81	2.41	2.34	2.33	2.1

2008، صفحة 16)، (بنك الجزائر، 2011، صفحة 16)، (بنك الجزائر، 2014، صفحة 16)، (بنك الجزائر، 2017، صفحة 16)، (بنك الجزائر، 2019، صفحة 16).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المديونية انتقلت من 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2019، مع تسجيل أدنى قيمة للمديونية الخارجية سنة 2015 ، وهي السنة التي تم فيها الدفع المسبق لجزء كبير من قيمة المديونية، وفي السنة الموالية شهدت المديونية ارتفاعا طفيفا لكنها بقيت عموما في السنوات الخيرة عند مستوى جد معقول بحيث لم تتعدى 2.5 % من الناتج المحلي الإجمالي.

3-2- واقع البنى التحتية:

لقد عمدت الدولة الجزائرية منذ السنوات الأولى لاستقلالها، على تطوير وتوسيع شبكة المواصلات التي ورثتها من الحقبة الاستعمارية وتحديث كل المرافق المتعلقة بها، وكان لها ما أرادت، فابتداء من سنة 2000 ازداد طول شبكة النقل البري وأصبحت بحلول سنة 2017 أكثف شبكة طرقات برية بالقارة الإفريقية، بحيث أصبح طولها يقدر بـ 133741 كلم منها أكثر من 3400 كلم طرق سريعة و1216 كلم طريق سيار شرق – غرب يربط الحدود الغربية بالحدود الشرقية ويمر عبر عدد كبير من الولايات الشمالية وولايات الهضاب العليا وهو بذلك يعتبر العصب الاقتصادية للمناطق التي يعبرها: (Mamma, 2017, p. 6)، ويعبر أيضا الجزائر الطريق العابر للصحراء من الشمال إلى الجنوب والذي يربطها مع 5 دول من شمال شرق إفريقيا (تونس، مالي،النيجر، تشاد، نيجيريا). ويعد هذا الطريق ذا أهميته بالغة في بناء تكتل اقتصادي حر بين الدول التي يشملها.

أما فيما يخص النقل بالسكك الحديدية، ولقناعة الدولة الجزائرية بأهميته ودوره الفعال في فك العزلة عن المناطق النائية والمساهمة في الدفع بعجلة النمو، قامت السلطات السياسية منذ سنة 1999 بتسطير برنامج طموح لتحديث وتوسيع الشبكة القديمة وتجديد عربات القطارات سواء المخصصة لنقل البضائع أو تلك الخاصة بنقل المسافرين، وكذلك عملية التحول من استعمال طاقة الديزل إلى استخدام الطاقة الكهربائية، وهذا لوعي الدولة الجزائرية بفائدتها وتأثيرها الإيجابي على البيئة، وأسندت مهمة تنفيذ ومتابعة مشاريع السكك الحديدية إلى الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية التي أنشئت سنة 2005، إذ بحلول سنة 2019 انتقل طول شبكة السكك الحديدية الجزائرية من حوالي 4000 كلم إلى حوالي 6300 كلم، وسيبلغ 12500كلم بحلول سنة 2025 وذلك بعد الانتهاء من تنفيذ كل المشاريع المبرمجة وعلى رأسها الخط شرق–غرب الرابط بين الحدود الغربية والحدود الشرقية للجزائر، والخط السريع (LGV) وخط الهضاب العابر لكل

الولايات الداخلية أي الخط الرابط بين الجلفة والأغواط وغرداية وورقلة حتى حاسي مسعود، والخط الذي يصل بين وهران وبشار، وكل هذا المجهود المبذول من طرف سلطات الدولة الجزائرية يندرج في سعيها الحثيث إلى اللحاق بركب الدول الرائدة في مجال النقل بالسكك الحديدية (الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية، 2019).

وقد شهدت شبكة السكك الحديدية في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد ببعضها البعض وتربط خطوطها كذلك مناطق استخراج المواد الأولية من مقالع ومناجم بالمناطق الصناعية والموانئ، وتجدر الإشارة إلى أن شبكة السكك الحديدية تسير من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF). وأن هذه الشبكة مجهزة ب أكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها:

299 كلم سكك مكهربة

305 سكك مزدوجة

1085 سكك ضيقة

إضافة إلى النقل بالسكك الحديدية، سعت الجزائر إلى تطوير النقل الحضري داخل كبريات المدن وذلك لامتصاص الاكتظاظ الشديد وتسهيل انتقال المواطنين، فقامت بتفعيل النقل باستعمال الترامواي في العديد من المدن الداخلية والساحلية منها: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، سطيف، عنابة، سيدي بلعباس، كما تم تشغيل أول ترامواي في الصحراء بمدينة ورقلة وكان ذلك بتاريخ 20 مارس 2018، أما أول مترو في الجزائر فقد تم إنجازه بالجزائر العاصمة بخط يمتد من ساحة الشهداء إلى مدينة الحراش مع تفرع يصل إلى حي عين النعجة، وتقوم السلطات بتوسيع هذا الخط ليصل إلى باب الزوار والمطار الدولي من جهة الشرق في حين سيصل إلى مدينة براقي من جهة الجنوب، وحسب الإحصائيات التي تجريها مؤسسة مترو الجزائر، فإن عدد المسافرين الذين استعملوا الميترو في سنة 2018 قد بلغ 40032641 أي بمعدل 109678 مسافر يوميا وهي تطمح لبلوغ مليون مسافر يوميا مع انتهاء عمليات التوسعة (entreprise métro d'alger, 2020).

ونظرا لشساعة المساحة وبعد المسافات بين أطراف الجزائر، وكذلك تعدد العلاقات الدولية، أصبح النقل الجوي في الجزائر ذا أهمية بالغة، إذ يتكون الأسطول الجوي من 63 طائرة معظمها من نوع بوينغ وإيرباص وهي طائرات حديثة، وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 6 ملايين مسافر، ونحو 30 ألف طن من البضائع، ويوجد بالجزائر 55 مطارا منها 12 مطارا دوليا والباقي

إما داخلي أو جهوي أو خاص أهمها مطار هواري بومدين الدولي ومطار وهران الدولي (Air Algerie, 2020).

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر خصصت ميزانية تقدر ب 60 مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية وهذا خلال الفترة 2013-2017. كما ستقتني شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا وستقوم بتجديد 3 طائرات من نوع بوينغ 767 والمتواجدة حاليا في الخدمة. كما ستتم عملية شراء طائرتي شحن لنقل البضائع.

أما فيما يتعلق بالنقل البحري، فقد سعت الدولة الجزائرية إلى تطوير النقل البحري للبضائع والأفراد، وذلك من خلال قيامها بإنشاء موانئ جديدة بمواصفات عالمية وكذلك توسيع الموانئ القديمة وتحديثها، فقد عمدت إلى تثبيت مرافق الإرشاد والوقاية البحرية وتجديد المنارات وصيانتها، ويحتوي الشريط الساحلي الجزائري على 45 ميناء، منها 11 ميناء مختلط (تجاري، صيد بحري ومحروقات) وميناءين مخصصين لتصدير المحروقات (ميناء سكيكدة-شرق وميناء بطيوة -وهران) و31 مرفأ للصيد البحري ومرفأ ترفيهي بسيدي فرج، ويعتبر ميناء الجزائر العاصمة ووهران من أهم الموانئ على المستوى الوطني، وتقوم السلطات الجزائرية بدراسة إنشاء مشروع أكبر ميناء على المستوى الوطني بمنطقة الحمدانية بشرشال ليكون من أكبر الموانئ على مستوى البحر الأبيض المتوسط ومن بين 30 أكبر ميناء في العالم.

3-3- واقع الاتصالات في الجزائر:

لقد أدت التحولات الاقتصادية الكبرى التي اعتمدتها الجزائر والتي ارتكزت على الانفتاح على الأسواق الدولية إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، ما أدى إلى ثورة اتصالات داخل المجتمع الجزائري، من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول، ففي بداية سنة 2000 قامت السلطات الجزائرية بالترخيص للمتعامل الأجنبي "أوراسكوم للاتصالات" لتدعيم المتعامل العمومي الجزائري "الجزائر للاتصالات" الذي كان ينشط بالاسم التجاري "موبيليس"، فقام هذا المتعامل الأجنبي منذ بداية سنة 2002 بولوج السوق الجزائرية عبر علامته التجارية "جيزي" ثم ابتداء من سنة 2004 رخصت السلطات الجزائرية لمتعامل أجنبي ثاني وهو المتعامل الكويتي "الوطنية تيليكوم" الذي استعمل العلامة التجارية "نجمة" ثم فيما بعد وابتداء من سنة 2014 تحولت العلامة التجارية "نجمة" إلى العلامة "أوريدو" بعدما سيطر المتعامل القطري كيوتل" Qtel" على أغلبية أسهم شركة الوطنية للاتصالات (ARPt, 2017, pp. 11, 12).

وابتداء من سنة 2009 اشتدت المنافسة بين المتعاملين الثلاث بعد ما كان المتعامل الأجنبي أوراسكوم يسيطر على غالبية المشتركين في خدمة الهاتف الجوال، وحسب إحصائيات سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية عبر تقريرها السنوي لسنة 2017 بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف الجوال في الجزائر 665 845 45 بزيادة قدرها 819 27 بالنسبة لسنة 2016. وتجدر الإشارة ألى أن العدد الإجمالي للمشتركين موزع على المتعاملين الثلاث كالآتي (ARPt، 2017، الصفحات 11,12):

148 365 18 مشترك لموبيليس (الشركة الجزائرية للاتصالات (ATM)).

870 947 14 مشترك لجازي (المتعامل الأجنبي أوراسكوم لاتصالات الجزائر (OTA)).

647 532 12 مشترك لأوريدو (المتعامل الأجنبي الوطنية للاتصالات الجزائر (WTA)).

أما فيما يتعلق باتصالات الهاتف الثابت فبقيت تسيطر عليه الشركة العمومية للاتصالات، اتصالات الجزائر، ويبلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت في نهاية 2017 000 051 4 مشترك (ARPt، 2017، صفحة 19).

4- تحليل النتائج:

في إطار سعينا إلى الوقوف على أهمية ودور الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إصلاح وترقية مناخها الاستثماري خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2019، عن طريق استعراض واسقراء تطورات مكونات مناخها الاستثماري خلال نفس الفترة، وهذا انطلاقا من البحث عن الإجابة المناسبة للتسائل التالي:

ما هو تأثير الإصلاحات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في ترقية مكونات مناخها الاستثماري خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2019؟

كانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- أن درجة المخاطر السياسية في الجزائر عرفت ارتفاعا كبيرا جدا خلال السنوات الأخيرة، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى أحدات الفساد المالي والسياسي التي عانت منها الدولة خلال العشر سنوات الأخيرة، مما جعلتها توصف من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بأنها بيئة ضعيفة من حيث الإستقرار السياسي والأمني والحريات؛
- أنه حسب تقرير مناخ الأعمال فإن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع

المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع؛

- أن استقرارالاقتصاد الجزائري لزال مرهونا بتقلبات أسعار المحروقات، فهو يتغير ويتأثر بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية، ويبقى توازنه توازنا هشا لا يستند إلى اقتصاد قوي ومتنوع، بل بالعكس يستند إلى اقتصاد ريعي تسيطر عليه عائدات المحروقات بكل تغيراتها وعدم استقرارها، وخير دليل على ذلك نسبة النمو السالبة في الناتج المحلي الإجمالي المسجلة في سنة 2015 بسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول، وكذلك انتقال رصيد ميزان المدفوعات من القيم الموجبة إلى القيم السالبة مابين سنتي 2011 و2015، فقد سجل سنة 2011 20.14 مليار دولار بينما سجل – 27.54 مليار دولار سنة 2015؛
- أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبا وعدم استقرار خلال فترة الدراسة ولم يظهر تأثرها بتقلبات أسعار النفط، بحيث عرفت سنة 2012 أعلى نسبة تضخم بالرغم من تعافي أسواق النفط في تلك السنة، وتأثرت نسبة التضخم بزيادة الكتلة النقدية في تلك السنة، كما تمت الإشارة إليه؛
- أن سعر صرف الدينار مقابل أهم عملتين عالميتين قد استمر في الانخفاض خلال كامل فترة الدراسة مع وتيرة أشد وضحا خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة والتي تميزت أيضا بانخفاض حاد في أسعار المحروقات، وهذا يجرنا إلى استنتاج واضح لتأثر سعر صرف الدينار بتقلبات أسعار النفط، أما المديونية الخارجية وبالرغم من استقرارها في مستويات مقبولة جدا خلال كامل فترة الدراسة إلا أن تأثرها بتقلبات أسعار النفط سيكون عل المستوى المتوسط في حال عدم تعافي أسعاره في المدى القريب.
- أن الجزائر في الآونة الأخيرة أولت اهتماما كبير لتطوير قطاع النقل فيها، إذ رصدت له خلال الفترة الممتدة مابين 2009–2014 ماقيمته 40 مليار دولار، إلا أنه على أرض الواقع، يلاحظ للعيان أنه لازال يعاني من العديد من النقائص والسلبيات، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى نقص الجدية والمسؤولية في تنفيذ المشاريع، فبالرغم من ضخامة المبالغ المالية التي صرفتها الدولة الجزائرية لتطوير قطاع النقل فيها، إلا أن هذا الأخير لم يرقى إلى المستوى المسطر له، خاصة في مجال النقل البحري والجوي.

5- الخاتمة:

جاء هذا البحث ليقيم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين 2000–2019، في تحسين وترقية مكونات مناخها

الاستثماري، وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال هذا البحث، إضافة إلى بعض التوصيات المقترحة من أجل تحسين وترقية مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر:

أ- **النتائج:** ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو:

- ✓ أن درجة المخاطر السياسية في الجزائر عرفت ارتفاعا كبيرا جدا خلال السنوات الأخيرة؛
- ✓ أنه حسب تقرير مناخ الأعمال فإن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب؛
- ✓ أن استقرارالاقتصاد الجزائري لزال مرهونا بتقلبات أسعار المحروقات؛
- ✓ أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبا وعدم استقرار خلال فترة الدراسة ولم يظهر تأثرها بتقلبات أسعار النفط؛
- ✓ أن سعر صرف الدينار مقابل أهم عملتين عالميتين قد استمر في الانخفاض خلال كامل فترة الدراسة.

ب- **التوصيات:** حتى يتم تحسين وترقية مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر، وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب، نرى أنه لابد من الإستمرار والحرص على:

- ➢ ضمان بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة ومحفزة وجاذبة للاستثمار (بيئة سياسية واقتصادية أمنة)؛
- ➢ العمل على ضمان تحقق استقرار التشريع المنظم للاستثمار المحلي والاجنبي؛
- ➢ القضاء على الفساد الإداري والمالي، وتخلف هياكل البنى الأساسية؛
- ➢ القضاء على ضيق السوق المحلية وصغر مقدار الطلب؛
- ➢ القضاء على تعدد الأجهزة الإدارية في ميدان التعامل مع المستثمرين الأجانب وتبسيط الإجراءات الادارية، و العمل على تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية؛
- ➢ تطوير وتدعيم الجهاز البنكي وسوق رأس المال وقطاع التأمين.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- ➢ **المؤلفات:**

1. بن سالم، حسن؛ الزبيدي، جابر. (2011). التضخم والكساد. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

- ➢ **الرسائل والأطروحات:**

1. بقدي، كريمة. (2012). الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير. قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد: تلمسان، الجزائر.

2. بن طرية، حورية. (2017). دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014. رسالة ماجستير. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، الجزائر.

3. بن قدور، علي. (2013). دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970–2010). أطروحة دكتوراه. قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد: تلمسان، الجزائر.

4. أبو حصيرة، مازن أحمد. (2015). الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين. رسالة ماجستير. قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة: فلسطين.

➢ **التقارير:**

1. التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2015 بنك الجزائر. (2015). الجزائر: بنك الجزائر.
2. التقرير السنوي :التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2019 بنك الجزائر. (2019). الجزائر: بنك الجزائر.

➢ النشرات الإحصائية:

1. النشرة الإحصائية الثلاثية –سبتمبر 2007 بنك الجزائر. (2007)، الجزائر: بنك الجزائر.
2. النشرة الإحصائية الثلاثية –ديسمبر 2008 بنك الجزائر. (2008)، الجزائر: بنك الجزائر.
3. النشرة الإحصائية الثلاثية –ماي2011 بنك الجزائر. (2011)، الجزائر: بنك الجزائر.
4. النشرة الإحصائية الثلاثية –سبتمبر 2013 بنك الجزائر. (2013)، الجزائر: بنك الجزائر.
5. النشرة الإحصائية الثلاثية –مارس2014 بنك الجزائر. (2014)، الجزائر: بنك الجزائر.
6. النشرة الإحصائية الثلاثية –جوان 2016 بنك الجزائر. (2016)، الجزائر: بنك الجزائر.
7. النشرة الإحصائية الثلاثية –مارس2017 بنك الجزائر. (2017)، الجزائر: بنك الجزائر.
8. النشرة الإحصائية الثلاثية –مارس2019 بنك الجزائر. (2019)، الجزائر: بنك الجزائر.
9. النشرة الإحصائية الثلاثية –جوان2019 بنك الجزائر. (2019)، الجزائر: بنك الجزائر.

➢ **المواقع الالكترونية**

1. الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية. (2019). **مشاريعنا: البرنامج الوطني للسكك الحديدية**. تم استرجاعه في 2020/01/10 على الرابط:
http://www.anesrif.dz/fr/permalink/3036.html

المراجع باللغة الأجنبية:

➢ **Reports:**

1. Doing business 2015: going beyond efficiency. (2015), Washington: world bank group.
2. Doing business 2016: measuring regulatory quality efficiency. (2016), Washington: world bank group.
3. Doing business 2017: equal opportunity for all. (2017), Washington: world bank group.
4. Doing business 2018: reforming to create jobs. (2018), Washington: world bank group.
5. Doing business 2019: training for reform. (2019), Washington: world bank group.
6. Rapport annuel sur l'évolution économique et monétaire en Algérie. (2013), Alger : la Banque d'Algérie.
7. Rapport annuel 2017, Autorité de Régulation de la Poste et des Communications Electroniques. (2017), Alger : ARPT.

➢ Internet sites:

1. Mamma, Farid. (2017), Réseaux Routiers et Autoroutiers En Algérie : Consistance et Perspectives, Ministère des Travaux Publics et des Transports , Disponible sur : http://www.mtp.gov.dz/files/ReseauroutierAlgerie.pdf. consulté le 05/01/2020.
2. Knoema. (2020), WORLD DATA ATLAS RANKINGS : Political rights index, Disponible sur : https://knoema.com/atlas/*ranks*/Political-rights-index?baseRegion=DZ. (consulté le 02/03/2020).
3. Air Algérie. (2020), Profil et Valeurs, Disponible sur : https://airalgerie.dz/notre-compagnie/profil-et-valeurs/ (consulté le 28/02/2020).
4. Entreprise métro d'alger. (2020), Statistiques voyageurs, Disponible sur : http://www.metroalger-dz.com/fr/statistiques.php (consulté le 03/03/2020).